الموضوع (04) – العلاقات الاقتصادية الأورومغاربية

يحاول الموضوع الرابع، الإجابة على مجموعة من التساؤلات حول الكيفية التي بدأت تتجسد فيها التفاعلات الاقتصادية(المالية والتجارية) وخصوصيات هذه العلاقة (السياسات التجارية، والاستثمار، وسياسات المعونة) ، وكيف تطورت في ظل انتهاج الاتحاد الأوربي سياسة التعامل مع الدول المغاربية منفردة. وهذا ما يفتح المجال للبحث وفقا للتحليل المقارن في الاختلافات وفهم الخصوصية التي تتميز بها علاقة كل دولة بالإتحاد الأوربي.

❖ **العلاقات التجارية:**

تستند العلاقات التجارية الاوربية المغاربية عموما، على إعلانات رسمية متمثلة في إعلان برشلونة 1995، ومالطا 1997، وشتوتغارت 1999، ومرسيليا 2000، ولكن إعلان برشلونة هو الذي مهد لإقامة شراكة بين ضفتي المتوسط بما فيها دول المغرب العربي، نحو تجاوز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين والتي كانت تتسم بطابع الظرفية وفقدات التصور المشترك لتطوير العلاقات بما يخدم الطرفين، وهو ما دفع إلى التفكير في وضع إطار جديد للتعاون الاقتصادي وكان للدول المغاربية نصيبها في السلة الاقتصادية المالية كما جاءت في إعلان بشلونة حول ضرورة العمل على انشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين.

➢ **<u>اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي وتونس:</u>**

تعتبر تونس أول دولة وقعت على اتفاقية الشراكة، بعد انضمامها بصفة رسمية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990، وفي المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، وتنفيذها لبرنامج الإصلاح الهيكلي الهادف على تطوير الاقتصاد التونسي من خلال تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة ورفع القدرات التصديرية والانفتاح على العالم الخارجي، حتى اصبح الاقتصاد التونسي مؤهلا لدعول في مفواضات حول الشراكة مع الاتحاد الأوربي لاقامة تعاون شامل يقوم على التنمية المشتركة بين الطرفين في غطا اتفاقيات تعاقدية عرفت باتفاقية الشراكة التي تستند في أحكامها على مبادئ (GAAT)، خاصة فيما يتعلق بإمكانية تقديم الأطراف المعنية لبعضهل البعض امتيازات تفضيلية تكون في غطار منطقة تبادل حر أو اتحاد جمركي.

وعرفت العلاقات بين الاتحاد الأوربي وتونس تقدما على مستوى المبادلات التجارية والإعانات المالية في سياق الشراكة التي تستهدف علاقة اكثر شمولية. وتعد تونس اكبر شركاء الاتحاد الأوربي حيث تمثل الصادرات التونسية منذ 1996 في تزايد وصل إلى ما يزيد عن (79 %) إلى السوق الاوربية مقابل (71 %) من وارداتها،

استفادت تونس عن ما يقارب مليار وعشر ملايين دولار منحتها اوربا في شكل اعتمادات مالية منها 453 مليون دولار كمساعدات وهبات ومبلغ 642 مليون دولار على شكل قروض

ميسرة، أما بخصوص الإستثمارات فيوجد ما يزيد عن 877 مشروع اوربي مشترك تتجه في معظمها للإنتاج التصديري وادت هذه المشاريع إلى خلق ما يزيد عن 80 الف منصب شغل.

وقد عرفت اتفاقيات الشراكة الاوربية- التونسية تعاونا ودعما:

بخصوص تجارة الخدمات بين الطرفين، بتوسيع مجالات العلاقة لتمكين المؤسسات المالية والاقتصادية في كلا الطرفين (في مجال تنمية السياحة، الإدارة، وخدمات التموين)

حرية انتقال العمالة، فقد أشارت الاتفاقيات على استهداف تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين المقيمين بشكل قانوني وتقديم المزايا في الأجور، الحقوق، التأمين الصحي والحصول على الشغل.

في التعاون المالي الفني نصت الاتفاقيات على تقديم المساعدات المالية والفنية إلى تونس وذلك من اجل تحديث الاقتصاد التونسي وتطوير البنى التحتية وتشجيع الاستثمار ودعم التجارة.

في مجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، كما نصت الاتفاقيات على تحرير أوسع للمبادلات ما بينهما بصفة تدريجية (إلغاء القيود الكمية و الإعفائات الجمركية، الغاء الإجراءات الداخلية التي تقوم بتمييز المنتجات المحلية ومنتجات الطرف الآخر، اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية حول حالة اغراق الأسواق بالمنتجات)

تحصل تونس على امتيازات تصدير المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري على الاتحاد الأوربي والاستفادة من: تحرير المبادلات الفلاحية تدريجيا منذ سنة 2000؛ الاعفاء التام من التعريفات الجمركية لقائمة عد كبير من المنتجات الغذائية الفلاحية والزراعية بين الطرفين منذ 2008.

- **<u>اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والمغرب:</u>**

ارتبط المغرب بالاتحاد الأوربي عبر علاقات سياسية واقتصادية بفعل العامل الجغرافي، وقد تطورت العلاقة عبر سلسلة من المحطات المتوالية خاصة في المجال الاقتصادي، بعد أن وقعت اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية في 26 فيفري 1996، المتعلقة بالانشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر بما يتوافق مع القواعد العامة للمنظمة العالمية للتجارة، ومبدأ المعامل بالمثل بخصوص التعاملات التجارية التفضيلية، وإدراج تجارة الخدمات ، وإقامة حوار سياسي من خلال تشكيل مجلس المشاركة على المستوى الوزاري ولجنة مكلفتين بتسيير الشراكة. (دخلت حيز العمل في 01 مارس2000) ، من خلال تفحص الشق الاقتصادي فنجد ان الشراكة الاور-مغربية: عرفت حرية تنقل السلع؛ والغاء الرسوم الجمركية والمماثلة على الواردات المغربية من المنتوجات الصناعية ذات المنشا الأوربي؛ الاتفاق على التحرير التدريجي والمتبادل لكل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيدن ويكون ذلك على مرحلتين؛ الإعفاء الجمركي مع تحديد الحصص

التعريفية لمجموعة من المنتجات غير الخاضعة لسهر الدخول؛ اعفاء جمركي لبعض المواد التي تطبق عليها الأسعار الدخول المنخفضة؛

أما الزراعية فقد عرفت بعض المنتجات التي يسمح بدخولها بدون رسوم أو بمعدل تفضيلي ودون تحديد كمي؛

في قطاع الصيد البحري، عرفت اتفاقيات حول استخدام الصيادين للمياه الإقليمية (اتفاقية 1992-1996)، ثم اتفاقية (سنة 2005) والتي تنص على تقليص الكمية المسموح بها للصيد، وقد تبع ذلك اتفاقيات شراكة في مجالات البيئة والفلاحة والنقل والطاقة والقضاء، وحتى على المستوى التشريعي والتنظيمي فقد أعطى المغرب حق ولوج كل مجالات الفعل الأوربي، وهو ما يشير على أن الطرفين اتفقا على الاندماج التدريجي في كل المجالات.

- **<u>اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر:</u>**

بعد أن اخذت الجزائر باستراتيجية الإصلاح الاقتصادي بهدف إقامة اقتصاد قائم على السوق ومنفتح على العالم، سمح لها ذلك الدخول في شراكة أورو-جزائرية في 17 جويلية و 15 نوفمبر 1995 ، وتشير احصائيات الشراكة ان الجزائر لم تحظى بالاهتمام مقارنة بتونس والمغربن ويرجع ذلك إلى تعبير الجزائر عن أهمية مراعاة خصوصياتها الاقتصادية وتركيبته القائمة على النفط كمصدر أساسي لعائداتها، ونسيجها الصناعي غير القادر على منافسة المنتجات الأجنبية.

بالرغم من ذلك، وبعد ابرام الجزائر مع الطرف الأوربي مجموعة من اتفاقيات الشراكة، وأصبح يعتبر الاتحاد الأوربي منذ 2001، بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي اكثر من 65 بالمائة إلى غاية سنة 2003، اما صادرات الجزائر إلى دول الاتحاد الأوربي فهي الأخرى أضحت تمثل نسبة معتبرة وصلت إلى 60 بالمائة خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين.

وبعد مجموعة من الاتفاقيات (المبرمة سنة 2001 و2002)، التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، ومست هذه الاتفاقيات تطوير الشراكة في عدة جوانب:

الجانب الأول، تمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، وحوار أمني مستمر حول المسائل المشتركة؛

الجانب الثاني، يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري) بإقامة منطقة تبادل حر وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها (مثل تونس والمغرب) بـ 12 سنة ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حول تبادل المنتجات الفلاحية، والصيد البحري، وتحرير أوسع للمبادلات التجارية؛ وإلغاء القيود الجمركية تدريجيا.

الجانب الثالث، يتعلق بحقوق تأسيس أو انشاء تقديم الخدمات في مجالات عديدة (المالية، البنكية، المواصلاتن الاتصال،،، وإلخ)

الجانب الرابع، تسوية العمليات أو الصفقات التجارية بعملة قابلة للتحويل (الدفع، الراسمال، المنافسة، وإجراءات أخرى)؛

الجانب الخامس، التعاون الاقتصادي وتوسيع التعاون والشراكة في القطاعات المؤدية إلى تونيع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات؛

الجانب السادس، الشراكة الذي يهدف على ترقية التعاون في الاجتماعي والتربوي والثقافي؛

الجانب السابع، التعاون المالي، وتاهيل الهياكل الاقتصادية ، وتشجيع الاستثمار، لخلق المزيد من فرص العمل، وتسهيل الدعم للتنمية الريفية،،،إلخ.

الجانب الثامن، التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، وفي قضايا مشتركة(مكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، والمخدرات والإرهاب، ورقابة الهجرة غير الشرعية)؛

كما نصت اتفاقيات الشراكة الاوروجزائرية بالتركيز على المنتجات الصناعية وتحرير التدريجي للمنتجات الصناعية بالاعفاءات الجمركية لقوائم محددة في إطار المبادلات التجارية (القائمة الأولى 2005تتكون من 2076 منتجا، القائمة الثانية 2007، وتتكون من 1100 منتجا صناعيا؛ القتئمة الثالثة مابين 2017/2007 تتكون من 1964 منتجا للسلع الصناعية).

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فقد نصت الاتفاقيات على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية والمنتاجت المحولة، ستشهد الاعفاء التام للحقوق الجمركية، والتخفيض الجزئي، مع إبقاء رسم محدد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة.

❖ **العلاقات المالية وأدوات/آليات تنفيذ سياسات الشراكة الاورومغاربية**

اعتبر الجانب المالي كمحدد رئيس لأية تنمية إقليمية مستدامة، حيث يتفق المشاركون على أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح الشراكة الاوربية المغاربية ترتكز على الاستثمار وتقديم المعونات المالية.

➢ **<u>المساعدات/المعونات:</u>**

فيما يخص الجانب المالي في تخصيص الاتحاد الأوربي مساعدات مالية فقد جاءت في سياق ما يسمى باجراءات الدعم المالي التكميلي للشراكة الأورومتوسطية المعروفة ببرنامج ميدا (MEDA)، وهي أ حد الاداوت المالية الرئيسية لدعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المغاربية

وتبعا لذلك، تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية (MEDA) كأداة لمنح القروض من طرف البنك الأوربي للاستثمار (BEI)، وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوربي إلى دول الجنوب وشرق

المتوسط؛ بالإضافة إلى تقديم أموال الاستثمارات الوافدة من دول الاتحاد الأوربي، ويعتبر البرنامج الأداة المالية الأساسية للاتحاد الأوربي لتنفيذ الشراكة الأورو متوسطية، حيث تم تخصيص مبالغ مالية على شكل قروض.

- ✓ **ميدا 1 (Meda1)**: الذي تم تخصيصه للفترة الزمنية الممتدة مابين (1999/1996) وهو البرنامج الذي حضت به الدول المغاربية بحصة مالية قدرت ب 3435 مليار أورو موزعة كالآتي: المغرب (660)، تونس (428)، الجزائر (164). وعلى هذا الأساس استحوذت الدول المغاربية على اكبر حصة من هذه السياسة المتوسطية.
- ✓ **ميدا 2 (Meda 2)**: أما البرنامج الثاني فقد خصص للمرحلة الممتدة مابين (2006/2000) وكان اجمالي المخصصات المالية حوالي 1275 مليار أورو التي عرفت تضاعف الحصة المالية للجزائر فكان نصيب الجزائر اكثر مقارنة بتونس والمغرب فكانت حوالي (55 مليون يورو سنة 2004، و106 سنة 2005)، ويرجع ذلك إلى تأخر الجزائر في الإنضمام إلى الشراكة الاقتصادية ودعمت بذلك برفع التمييز السابق في السياسات الموجهة للأطراف الأخرى تونس والمغرب.

والملاحظ من هذه الآلية، وعلى الرغم من الآمال الكبيرة التي عقدت على برنامج (ميدا) إلا أنه تم تسجيل عدم استطاعة الدول المغاربية من استخدام المبالغ المخصص لها، بسبب ضعف قدرة الامتصاص لاقتصادياتها، إلى جانب ثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية من الجانب الأوربي.

- ➢ **الاستثمارات:**

هذا ولأن موضوع الاستثمار الأجنبي يكتسي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنمية على حد سواء، باعتباره عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية، زادت أهمية الاستثمار الخارجي كواحد من أهم مصادر التمويل الخارجي بعد تراجع الاشكال الأخرى التقليدية كالمساعدات والقروض ، لذا اصبح يمثل الشكل الأكثر تفضيلا في حركة رؤوس الأموال.

وبالرجوع إلى المنطقة المغاربية، نجد ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تذبذبا حادا وتميزت بعدم الاستقرار، عموما، يمكن القول ان الاستثمارات الوافدة من دول الاتحاد الأوربي إلى الدول المتوسطية ضئيلة ومتفاوتة النسب.

- **الإستثمار في المغرب:**

استفاد المغرب من التعاون الأوربي في إطار تمويل المشاريع الاستثمارية ابتداءا من عام 1978، وعمق مؤتمر برشلونة ذلك مما ساهم في دخول رؤوس أموال أجنبية حيث تم تخصيص مبلغ 628 مليون يورو مابين (1997-2000) لتمويل مشاريع الاستثمار في إطار إعادة

هيكلة المنظومة وتأهيل المؤسسات الصناعية، يليه ذلك منح البنك الأوربي للاستثمار قرضا بقيمة 800 مليون درهم (ما يعادل 75 مليون يورو) لتمويل برنامج تغطية التزود بالماء للشرب والتطهير المتماشية مع استراتيجية المغرب المائية (2012-2016).

- **الإستثمارفي تونس:** حسب احصائيات رسمية تونسية بلغت في عام 2008 قيمة الاستثمارات الأوربية 2270 مليون دينار تونسي، أي نحو 70 من المائة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس كما بلغ عدد الشركات الأوربية في تونس نحو 2500 من اجمالي 2966 مؤسسة اجنبية .وفق احصائيات رسمية لعام 2008، وتعكس هذه الأرقام مدى ارتباط الاقتصاد التونسي بالاتحاد الأوربي، خاصة اذا اخنا بعين الاعتبار نحو 80 بالمائة من الصادرات التونسية موجهة نحو دول الاتحاد الأوربي.

في وفي 17 سبتمبر 2015 تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين بنك الأمان التونسي والبنك الأوربي للتنمية والإعمار والتعاون مع مؤسسة شبكة تونس ريادة الاعمالن تنص على منح الاتحاد الأوربي قرضا بقيمة 50 مليون يورو للبنك التونسي بخصوص مشاريع تنموية في مختلف القطاعات.

- **الإستثمارفي الجزائر:** بدايات مساهمة الاتحاد الأوربي عن طريق البنك الأوربي للاستثمار، بدأت بمنح الجزائر قروضا موجهة لرفع القدرات الاستثمارية، حيث بلغت تمويلات هذا البنك ما قيمته 623 مليون يورو خلال الفترة مابين (1996-2000).

مقارنة باستثمارات الاتحاد الأوربي مع تونس والمغرب، فقد كشف تقرير منظمة الأمم المتحد للتنمية والتجارة عن أسوأ حصيلة للجزائر في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2015، حيث سجلت الجزائر حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية.